العرب
الثلاثاء 2021/10/19
السنة 44 العدد 12214

العاهل المغربي يعيّن سفيرين جديدين لمواجهة الملفات الساخنة مع أوروبا

مساع لحلحلة أزمة الهجرة واتفاقية التبادل الحرّ للمنتجات الفلاحية والصيد البحري

أقدمت السلطات المغربية على تعيين سفيرين جديدين بفرنسا والاتحاد الأوروبي، طبقا لأحكام الفصل التاسع والأربعين من الدستور، في خطوة يرى مراقبون أنها تأتي لمواجهة الملفات العالقة، وفي مقدمتها ملف الهجرة الشائك واتفاقيات التبادل الحرّ للمنتجات.

محمد ماموني العلوي

الرباط - عيّن العاهل المغربي الملك محمد السادس سفيرين جديدين لدى فرنسا والاتحاد الأوروبي، في خطوة لمواجهة الملفات العالقة، وتخفيف التوتّر الذي تشهده العلاقات بين الرباط وبروكسل، بشأن ملف الهجرة وانعكاسات الأزمة مع إسبانيا ثم قرار محكمة العدل الأوروبية بإلغاء اتفاقية التبادل الحرّ للمنتجات الفلاحية والصيد البحري مع المغرب.

واختار الملك محمد السادس محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية الأسبق، سفيرا لدى فرنسا، خلفا لشكيب بنموسى الذي عين وزيرا للتعليم والشباب في حكومة عزيز أخنوش، ويوسف العمراني السفير السابق لدى جنوب أفريقيا، والوزير المنتدب الأسبق في الخارجية، سفيرا لدى الاتحاد الأوروبي.

وجاء ذلك خلال ترؤس العاهل المغربي الأحد بالقصر الملكي بفاس، مجلسا وزاريا خصص للتداول في التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2022، والمصادقة على مشروع قانون تنظيمي، وعلى عدد من الاتفاقيات الدولية، إضافة إلى تعيينات في المناصب العليا. ويأتي تعيين السفيرين الجديدين طبقا لأحكام الفصل التاسع والأربعين من الدستور، وباقتراح من رئيس الحكومة، وبمبادرة من وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

محمد الطيار

السفير الجديد سيعمل على تطوير الشراكة الاقتصادية مع فرنسا

وقال مصدر دبلوماسي لـ"العرب"، إن الثقة التي تمّ وضعها في الرجلين نابعة من خبرتهما ونجاعة الخطوات التي باشرها كل من بنشعبون عندما كان وزيرا للاقتصاد، والعمراني على رأس الدبلوماسية المغربية في جنوب أفريقيا، التي تحتضن الأطروحة المعادية للمغرب.

حرص ملكي على حلحلة الملفات مع أوروبا

وأضاف ذات المصدر أن العمراني سيهتمّ بمتابعة مشروع أنبوب الغاز بين المغرب ونيجيريا الذي سيصل إلى أوروبا، وتضييق الخناق على اللوبي المدافع عن جبهة البوليساريو داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

وأكد وزير البترول النيجيري الصغير تيميبري سيلفا، أن "المغرب له حدود مشتركة مع أوروبا، لذا بمجرد وصول خط أنبوب الغاز إلى المغرب، يمكننا أن نربط نظام خطوط الأنابيب الخاص بهم وننقل غازنا مباشرة إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب".

ويعوض محمد بنشعبون الوزير السابق للاقتصاد والمالية، السفير شكيب بنموسى، المعين أخيرا وزيرا للتربية الوطنية والتعليم الأولي، في وقت تمرّ فيه العلاقات بين الرباط وباريس بتوتّر كان آخر مؤشراته قرار خفض التأشيرات لفائدة المغاربة.

وسيعمل بنشعبون على معالجة المشكلات المستعصية في العلاقات بين باريس والرباط، خصوصا مع قرب الانتخابات الرئاسية وما تفرضه من تحديات تتعلق باستغلال بعض الملفات الحساسة لغايات انتخابية وأيضا تلك المرتبطة بالاقتصاد والتجارة.

وأكد محمد الطيار الباحث في الدراسات السياسية والأمنية، أن "تعيين بنشعبون سفيرا لدى باريس في إطار ظرفية تعرف فيها العلاقات بين المغرب وفرنسا برودة خاصة، بعد الحملة الإعلامية الفرنسية التي اتهمت المغرب بالتجسّس فضلا عن قرار تخفيض التأشيرات الممنوحة للمغاربة".

وكان وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، قد أكد أنه "بقدر ما يعتبر المغرب تدبير تأشيرات السفر قرارا سياديا بقدر ما يعتبر أن تبريراته غير ملائمة"، وشدد على أن المملكة "سوف تتابع الأمر عن قرب مع السلطات الفرنسية".

وأكد الطيار في تصريح لـ"العرب"، أن "هذا التعيين ينسجم بشكل كبير مع خلفية الرجل الاقتصادية وتجربته الطويلة في الميدان، ففرنسا تعدّ من أبرز الشركاء التجاريين للمملكة، وبها جالية مغربية كبيرة العدد مقارنة بباقي الدول الأوروبية".

وأشار الطيار إلى أن "السفير الجديد بحكم خبرته سيعمل على تنويع وتطوير الشراكة الاقتصادية مع باريس، بشكل يقطع مع نهج الابتزاز الذي كانت تنتهجه فرنسا في علاقتها مع المغرب بتوظيف قضية الصحراء المغربية".

ويعتقد الطيار أن "تعيين الدبلوماسي يوسف العمراني، سفيرا لدى الاتحاد الأوروبي يأتي هو الآخر في مسار متوتّر طبع العلاقات بين الرباط وبروكسيل، بعد أن اصطف الاتحاد الأوروبي إلى جانب إسبانيا في أزمتها مع المغرب، وأصدر البرلمان الأوروبي بيانا يعكس مستوى الأزمة الذي أصبح يعيشها. وينضاف قرار المحكمة الأوروبية القاضي بوقف التبادل التجاري الفلاحي والصيد البحري مع المغرب، إلى ما سبقه من قرارات تبتغي ابتزاز المغرب".

وينهي هذا التعيين الملكي عمل العمراني سفيرا لدى جنوب أفريقيا وجمهورية بوتسوانا وجمهورية مالاوي ومملكة إيسواتيني، التي دافع فيها عن مصالح المغرب في أفريقيا.

وتشمل الملفات التي سيشتغل عليها السفيران، المجال الاقتصادي بتقييم التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي والمغرب واستقطاب استثمارات جديدة، فضلا عن حلّ مشكلة الهجرة مع أوروبا.

وسيواجه العمراني ملفّ التوتّر الذي تشهده العلاقات بين الرباط وبروكسل، خصوصا في ما يتعلق بملف الهجرة وانعكاسات الأزمة مع إسبانيا وأيضا قرار محكمة العدل الأوروبي، حيث إن العلاقات المغربية الأوروبية ستحظى باهتمام خاص لدى سفير المغرب بالاتحاد الأوروبي نظرا لسعي الحكومة الإسبانية لتوريط الاتحاد في الأزمة الثنائية مع المغرب.

ويؤكد الطيار أن "تعيين العمراني الذي يمتلك تجربة استثنائية في العمل الدبلوماسي وسبق له أن تقلد العديد من المناصب الدبلوماسية، سيكون له الأثر الحميد على علاقة الرباط ببروكسل، وسيعمل على تخطي هذه المرحلة الحرجة من أجل علاقات متوازنة تقوم على احترام سيادة المغرب".

فتح المعبر الحدودي ينعش النشاط التجاري بين ليبيا وتونس

تونس - استرجعت الحركة التجارية على الحدود بين تونس وليبيا نسقها المعتاد بعد فترة من التوقّف والكساد فرضها إغلاق الحدود بين البلدين بسبب الأزمة الصحية، حيث عادت الأسواق في جنوب تونس إلى نشاطها مع توفر السلع.

وأكد آمر المعبر الحدودي برأس الجدير فتحي الجريء، أن الحركة عبر المعبر انتعشت من جديد، رغم التطبيق الصارم للشروط الصحية التي نصّ عليها الاتفاق، مؤكدا أن التجار تجاوزوا مراحل التعثر وانضبطوا إلى القيود الصحية.

وقال في تصريح إعلامي إن "حركة الأفراد والسلع عادت إلى مستوياتها السابقة، حيث يقدر معدل العبور اليومي للأفراد بنحو أربعة آلاف شخص، فيما يتواصل تدفق السلع نحو الجارة الجنوبية ليبيا بانسياب كبير".

وشهدت المناطق الحدودية في الجنوب التونسي حالة من الركود التجاري والاقتصادي، بعد خسائر كبيرة راكمها التجار في المنطقة التجارية المغاربية، نتيجة تواتر غلق المعابر منذ عام 2011 وبدرجة أشد منذ 2015.

وتعدّ ليبيا ثاني شريك اقتصادي لتونس بعد الاتحاد الأوروبي، بحجم مبادلات يفوق خمسمئة مليون دولار سنويا، كما بلغت تحويلات قرابة مئة وخمسين ألف تونسي كانوا يشتغلون في ليبيا قبل سنة 2010 نحو ستين مليون دينار تونسي في الشهر (21.25 مليون دولار).

وتمثل ليبيا العمق الاستراتيجي لتونس باعتبار العلاقات الاقتصادية المتطورة، لكن الأزمة الليبية على امتداد السنوات العشر الماضية رمت بظلالها على الاقتصاد التونسي المتخبط في الأزمات بسبب الاضطرابات الاجتماعية وتراجع نسب السياحة والاستثمار.

وكشف تقرير حديث للبنك الدولي أن تونس تخسر نحو 800 مليون دولار سنويا كتأثير مباشر للأزمة الليبية، بين استثمارات وصادرات.

ووفقا لدراسة أعدها البنك الدولي عن "تونس – ليبيا"، شملت الخسائر رقم معاملات المؤسسات التونسية المستثمرة في ليبيا والمصدرة والمؤسسات غير المرتبطة اقتصاديا بصفة مباشرة مع ليبيا، بسبب غياب مناخ الاستثمار على المستوى الإقليمي.

وشهدت العلاقات بين البلدين توترا سياسيا في الفترة الأخيرة، بسبب إجراءات غلق الحدود وتضرر مصالح التجار والمواطنين، فضلا عن تهديدات إرهابية على حدود البلدين في شهر يوليو الماضي.

وقادت منظمات الأعمال المشتركة جهودا كبيرة من أجل تنظيم تظاهرات اقتصادية وتجارية، بهدف إعادة التعاون بين البلدين إلى مستويات ما قبل عام 2010.

ورغم صرامة البروتوكولات الصحية التي تم وضعها وتقييد السفر بشروط السلامة من فايروس كورونا وإخضاع غير الملقحين للحجر الصحي الوجوبي، يشهد معبر رأس الجدير حركة تجارية مكثفة، حيث يتجاوز معدل العبور اليومي للأفراد الآلاف من الأشخاص.

وفي منتصف سبتمبر الماضي، تم فتح المعبر الحدودي البري بين تونس وليبيا وفقا لشروط صحية صارمة، بعد فترة إقفال دامت ثمانية أسابيع، تسببت في بطالة قسرية لتجار الجنوب التونسي وشح في البضائع.

> ليبيا تعتبر ثاني شريك اقتصادي لتونس بعد الاتحاد الأوروبي بحجم مبادلات يفوق خمسمئة مليون دولار سنويا

وتم بمقتضى البروتوكول الصحي، اشتراط إخضاع الوافدين إلى البلدَين لفحص "بي.سي.آر" لم تمض على إجرائه اثنتين وسبعين ساعة، يثبت سلامة المسافر من كوفيد – 19، مقابل إخضاع غير الملقحين ضد فايروس كورونا لحجر صحي وجوبي لمدة عشرة أيام في نُزُل جرى تسخيره لهذا الغرض في البلدين.

وسبق أن أكّد رئيس المجلس البلدي بمدينة بنقردان فتحي العبعاب عودة النشاط التجاري بين تونس وليبيا إلى مستويات عالية، وقال إنها لم تسجّل منذ ثورتي البلدين، مضيفا في تصريحات صحافية "تعيش المدينة الحدودية وبقيّة مدن الجنوب على وقع المصالحة الليبية، ونسق تدفق السلع ما بين البلدين سريع ومتواتر".

وأشار إلى أنّ ما بين 300 و400 شاحنة سلع تعبر يوميا من الجانب التونسي نحو السوق الليبية، معتبرا أنّ كلّ المؤشرات إيجابية وأنّها تُنبئ بعودة قوية للعلاقات التجارية بين البلدين في ظرف وجيز.

ويعتبر سوق الصرف الموازي في مدينة بنقردان أكبر سوق عملة موازٍ في تونس، حيث يقدر حجم التحويلات اليومية من العملة الصعبة إلى الخارج، انطلاقا من مدينة بنقردان، بأكثر من مليوني دينار.

تفاقم حالات الفساد في الإدارات الجهوية والمحلية في تونس

شبهة فساد إداري ومالي تطال مندوبيتي الشباب والرياضة والتعليم بسيدي بوزيد

خالد هدوي

تونس - توسّعت ظاهرة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات التونسية، لتنتقل إلى تجاوزات في الإدارات الجهوية والمحلية، حيث عمد كثيرون إلى استغلال نفوذهم الوظيفي والسياسي في مختلف المدن والمناطق، ما يكشف عن استشراء ممارسات الفساد في كامل أنحاء البلاد، بسبب الإفلات من العقاب وعدم احترام القوانين.

وأذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بمدينة سيدي بوزيد (وسط) بالاحتفاظ بثمانية موظفين يعملون بالمندوبية الجهوية للشباب والرياضة بالمدينة.

كما قررت الاحتفاظ بأربعة أشخاص وإحالتهم على القضاء، وإدراج ثلاثة آخرين ضمن قائمة المفتش عنهم، وفق ما أكده مصدر قضائي في تصريح لإذاعة محلية.

ويرى مراقبون أن ظاهرة الفساد استشرت في مختلف المناطق والجهات، وعمقتها ظواهر الإفلات من العقاب وهشاشة التشريعات والقوانين.

مطالب بتطهير الإدارة التونسية من الفساد

وأفاد بدرالدين قمودي رئيس لجنة الإصلاح الإداري بالبرلمان المجمّد، بأن "الفساد لا يتعلق بجهة معينة، وممارساته ضربت كل الهياكل، وهو مستشر في الإدارات المركزية، بسبب الإفلات من العقاب وغياب أجهزة الرقابة، وغياب ثقافة المساءلة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "التجاوزات كثيرة، وما خفي كان أعظم، وعندما يتم فتح الملفات في الجهات سنتفاجأ بحجم الممارسات، حيث بات الفساد وجهة نظر ويمرّره الكثيرون في صيغ وأشكال مختلفة".

وتابع "هناك تطاول على هيبة الدولة، ومبالغة في استغلال النفوذ، وعدم الخوف من تطبيق القانون، فضلا عن وجود عدد كبير من التقارير الرقابية لم يتم الاستماع إليها"، وأضاف "أمام غياب أجهزة الدولة والمحاسبة، لم يعد أمام المواطن إلا أن ينخرط في منظومة الفساد لتسوية وضعيته، وهو شريك في الجريمة بالتجاهل وغياب ثقافة المحاسبة والشفافية".

وبخصوص أهمية دور القضاء في هذه المرحلة الحساسة، أوضح قمودي أن "دوره جوهري وأساسي، ودون قضاء نزيه لا يمكن محاربة الفساد، ولا بد من حماية القضاة ومراجعة هيكلية الهيئات المشرفة على القضاء".

وسبق أن أكّد وزير التربية فتحي السلاوتي اتخاذ إجراءات إدارية شملت خمسة مسؤولين بالمندوبية الجهوية للتربية بسيدي بوزيد، من خلال عزلهم من مهامهم مع إمكانية توقيف كل من سيكشف عنه البحث في قضية الشهائد المزورة للأساتذة، فضلا عن فتح تحقيق ضدهم لمحاسبة المسؤولين عن تبذير المال العام.

وقال السلاوتي في تصريح لإذاعة محلية، لدى إشرافه بالحمامات على ندوة حول رقمنة الخدمات المدرسية، "فتح تحقيق إداري مكّن الوزارة من اكتشاف تلاعب في ملف الانتدابات عن طريق تدليس شهائد علمية لعدد من الأساتذة والمعلمين النواب"، واصفا الأمر بـ"الظاهرة الخطيرة لما لها من انعكاسات على مستوى تدريس التلاميذ والتلاعب بمستقبلهم"، ومؤكدا "ماضون في كشف وتأديب جزائي وقضائي لكل من تلاعب بالانتدابات".

وقال مصطفى بن أحمد القيادي بحركة تحيا تونس، إن "استشراء الفساد الإداري سببه تفكك المجتمع وضعف الدولة وأجهزتها الرقابية، فضلا عن الارتباك في تطبيق القانون".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "تزوير الوثائق الرسمية مسألة خطيرة جدا، وهو أمر متكرر، وضعف الإدارة سهّل تلك الممارسات".

واقترح بن أحمد "ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية على مستوى أجهزة الدولة والإدارة، والخروج من دائرة التجاذبات السياسية المتواصلة منذ أكثر من عشر سنوات، مع تحقيق الاستقرار الذي سيساعد على تطبيق القوانين والتصدي للتجاوزات والإخلالات".

بدرالدين قمودي

عندما يتم فتح الملفات في الجهات سنتفاجأ بحجم ممارسات الفساد

مصطفى بن أحمد

استشراء الفساد الإداري سببه ضعف الأجهزة الرقابية

ونهاية سبتمبر الماضي، كشفت تقارير تفقّد بوزارة التجهيز، تعمّد شركات مقاولات خاصة ارتكاب تجاوزات خطيرة خلال بناء مساكن اجتماعية أو تهيئة وترميم إدارات عمومية أو إنجاز طرقات بين سنتي 2013 و2017.

وسبق أن أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على أنظار وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس ملف شبهات فساد مالي وإداري في صفقة اقتناء عوارض خشبية، كانت أبرمتها الشّركة الوطنية للسّكك الحديدية التّونسية مع أحد المزوّدين الأجانب خلال سنة 2017.

ووجّهت شبهات الفساد إلى مسؤولين كبار بالشركة من بينهم الرّئيس المدير العام ومدير المراقبة القانونية ومدير الشّراءات ومدير إدارة صيانة السكّة والمنشآت الفنية والمباني، وفق ما أعلنت الهيئة. وتفطّن فريق التفقد التابع للتفقدية العامة بوزارة التجهيز خلال متابعة بعض صفقات إنجاز مشاريع سكنية، إلى حزمة من الإخلالات المرتكبة من قبل مقاولين رغم إشراف شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية.

وكان الرئيس التونسي قيس سعيّد قد أكد أن "الفساد عمّ واستشرى في كل المجالات"، وأشار إلى أن المرحلة القادمة ستكون مرحلة مختلفة تماما عن المراحل السابقة، حتى يستعيد الشعب قدراته التي نهبت منه في نطاق القانون والوضوح بعيدا عن هؤلاء السماسرة الذين يعبثون بالوطن وبقوت التونسيين.

ودعا قيس سعيّد المئات من المتعاملين الاقتصاديين إلى عقد صلح جبائي مع الدولة، يسمح باستعادة أموال استفادوا منها دون وجه حق خلال العقود الماضية.